

نظرة عامة

الإنفاق العام، خلال عام 2018، أخذاً بالاعتبار الموارد المالية المتاحة وعوامل التضخم ومتطلبات تلبية الحاجات التنموية والاجتماعية.

من جهة أخرى، أثرت الظروف الداخلية غير المواتية في عدد من الدول العربية بشكل سلبي على وضع الموازنات العامة في ظل المتطلبات الاقتصادية والمالية الناشئة جراء تراجع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

في ضوء ما تقدم، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 19 في المائة، ليصل إلى حوالي 786 مليار دولار في عام 2018، ما يمثل حوالي 29.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 8.6 في المائة ليصل إلى حوالي 899.7 مليار دولار، ما نسبته 33.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة.

كمحصلة لذلك، تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 113.7 مليار دولار في عام 2018، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 168.3 مليار دولار في عام 2017. كما تراجع العجز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي 6.7 في المائة في عام 2017 إلى حوالي 4.3 في المائة في عام 2018.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في الدول العربية المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بحوالي 6.3 في المائة ليصل إلى حوالي 707.8 مليار دولار في عام 2018، مقارنة بحوالي 665.9 مليار دولار في عام

ساهمت التطورات الإيجابية في أسواق النفط العالمية، من حيث مواصلة أسعار النفط اتجاهها التصاعدي، في تعزيز الوضع المالي في الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط التي شهدت زيادات كبيرة في حصيلة الإيرادات البترولية خلال عام 2018⁽¹⁾.

وأولت الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط اهتماماً خاصاً لأمر تطوير التحصيل الضريبي، في إطار الجهود لتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن إيرادات النفط، حيث استكمل عددٌ منها الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية واستحداث أدوات ضريبية جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية وتعزيز الوضع المالي خلال عام 2018.

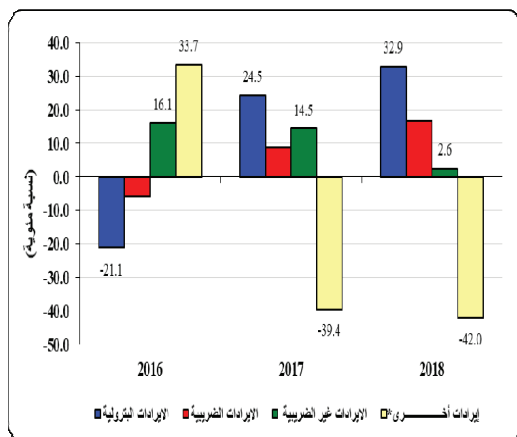
وكان لعودة التعافي الاقتصادي في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وإن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها، دوراً كبيراً في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في هذه الدول.

وتعكس تطورات الإنفاق العام توجهاً إنتهجه معظم الدول العربية منذ عدة سنوات ماضية لاحتواء الإنفاق العام ضمن المسارات التي تضمن الاستدامة المالية وتُعزّز وضع الموازنة العامة في المديين المتوسط والبعيد، حيث سجلت معظم الدول العربية نمواً محدوداً في مستوى

(1) تشمل الدول العربية النفطية الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي، وتتمثل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق والجزائر وليبيا. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة الدول العربية الأخرى.

بينما انخفضت مساهمة الإيرادات الضريبية من حوالي 31.3 في المائة في عام 2017 إلى 30.7 في المائة في عام 2018. كذلك انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات غير الضريبية من حوالي 11.5 في المائة إلى حوالي 9.9 في المائة، ونسبة مساهمة الدخل من الاستثمار من حوالي 6.5 في المائة إلى حوالي 3.2 في المائة بين العامين المذكورين، الشكل (1) والملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6).

الشكل (1): نمو عناصر الإيرادات العامة (2016-2018)



(*) إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والإيرادات الرأسمالية.
المصدر: الملاحق (1/6) - (4/6).

2017. بذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 128.7 في المائة في عام 2018 مقارنة بحوالي 110 في المائة في عام 2017.

الإيرادات العامة والمنح

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 19 في المائة ليصل إلى نحو 786 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بحوالي 660 مليار دولار في عام 2017. كذلك ارتفعت الإيرادات العامة والمنح كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من حوالي 26.3 في المائة في عام 2017 لتصل إلى حوالي 29.6 في المائة في عام 2018، الجدول رقم (1) والملاحق (1/6).

ترتیباً على ذلك، ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 55.9 في المائة في عام 2018 مقارنة بحوالي 50.1 في المائة في عام 2017.

الجدول (1)
الإيرادات العامة في الدول العربية
(2018 - 2017)

النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإيرادات (%)		الإيرادات الحكومية			
*2018	2017	*2018	2017	نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
					*2018		2017
16.5	13.2	55.9	50.1	32.9	439.3	330.5	الإيرادات البترولية
9.1	8.2	30.7	31.3	16.7	241.1	206.6	الإيرادات الضريبية
2.9	3.0	9.9	11.5	2.6	77.9	75.9	الإيرادات غير الضريبية
0.9	1.7	3.2	6.5	-42.0	24.9	42.9	الدخل من الاستثمار **
29.5	26.1	99.6	99.3	19.4	783.2	656.0	إجمالي الإيرادات العامة
0.1	0.2	0.4	0.7	-35.7	2.8	4.4	المنح
29.6	26.3	100.0	100.0	19.0	786.0	660.3	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* بيانات فعلية أولية.

** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

المصدر: الملاحق (1/6) - (4/6 و 2/2).

جهود عدد من هذه الدول لتنويع مصادر الإيرادات العامة.

سجلت ليبيا نسبة زيادة في إجمالي الإيرادات بلغت حوالي 43.9 في المائة في عام 2018، ما يُعزى بشكل أساسي لنمو الإيرادات البترولية خلال العام المنوه عنه. كما ارتفعت الإيرادات في العراق بنسبة بلغت 32 في المائة في ظل النمو المطرد في الإيرادات البترولية، مع زيادات كبيرة في الإيرادات الضريبية بسبب زيادة التحصيل لضرائب الدخل والأرباح والسلع والخدمات. في الكويت، بلغ معدل نمو إجمالي الإيرادات حوالي 22.6 في المائة في عام 2018.

كذلك سجلت السعودية نمواً كبيراً في الإيرادات بنسبة بلغت حوالي 31 في المائة، ما يُعزى إلى زيادة الإيرادات البترولية، وكذلك إلى زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في ظل بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة خلال العام المذكور، حيث ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية من السلع والخدمات بنسبة بلغت حوالي 192 في المائة، الأمر الذي يعكس تأثير تطبيق ضريبة القيمة المضافة. أيضاً سجلت قطر زيادة في الإيرادات بنسبة بلغت حوالي 27.3 في المائة، ما يعود بدرجة أساسية لنمو الإيرادات البترولية، مع نمو محدود نسبياً في الإيرادات الضريبية. وفي عُمان بلغت نسبة زيادة الإيرادات حوالي 26.5 في المائة بفضل زيادة الإيرادات البترولية وكذلك نمو الإيرادات الضريبية خصوصاً حصيلة ضرائب الدخل والأرباح.

وسجلت الإمارات نسبة زيادة في الإيرادات بحوالي 13.3 في المائة، على ضوء نمو الإيرادات البترولية، هذا إلى جانب زيادة الإيرادات الضريبية بفضل ارتفاع الإيرادات الضريبية المتحققة في قطاع النفط والقطاع الهيدروكربوني، علماً أن الحساب المالي الحكومي الموحد لدولة الإمارات لعام 2018 لا يعكس الدخل من ضريبة القيمة المضافة التي طبقت بداية عام 2018 والدخل من الضريبة الانتقائية التي طبقت خلال عام 2017، ذلك أن التصرف بإيرادات هذه الضرائب وتوزيعها متوقف على صدور قرار من مجلس الوزراء لدولة الإمارات.

فيما يتعلق بنسب مساهمة عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى 16.5 في المائة في عام 2018 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 13.2 في المائة في عام 2017. كما ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية لتصل إلى حوالي 9.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مقارنة بحوالي 8.2 في المائة في عام 2017. بلغت نسبة الإيرادات غير الضريبية حوالي 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مقارنة مع حوالي 3 في المائة. أما الدخل من الاستثمار، فقد مثل نسبة 0.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 مقارنة بنسبة 1.7 في المائة في عام 2017.

بالنسبة للمنع الخارجية، تراجع من حوالي 4.4 مليار دولار في عام 2017 إلى حوالي 2.8 مليار دولار في عام 2018. وبلغت نسبة مساهمة المنع في إجمالي الإيرادات حوالي 0.4 في المائة في عام 2018 مقارنة بحوالي 0.7 في المائة في عام 2017، بينما بلغت نسبتها حوالي 0.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018 مقارنة بحوالي 0.2 في المائة في عام 2017⁽²⁾.

بالنسبة لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فرادى⁽³⁾، سجلت الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط زيادة في إجمالي الإيرادات المالية في عام 2018 مقارنة بعام 2017. يُعزى ذلك إلى التطورات الإيجابية في أسواق النفط العالمية، حيث استمرت أسعار النفط في التصاعد خلال عام 2018، وكذلك زيادة الإنتاج النفطي مما ساهم في زيادة حصيلة الإيرادات. كما يُعزى إلى زيادة الإيرادات الضريبية وحصيلة الرسوم الحكومية، بما يعكس

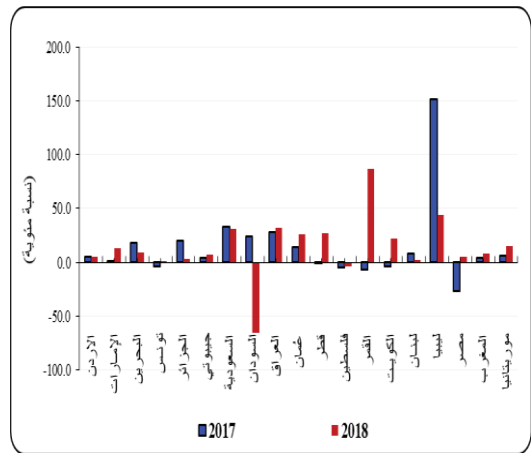
(2) تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2018، الأردن (حوالي 45.3 في المائة من إجمالي المنح)، فلسطين (23.9 في المائة)، المغرب (10.7 في المائة)، تونس (5 في المائة)، السودان (3.8 في المائة)، البحرين (2.7 في المائة)، القمر (2.7 في المائة)، جيبوتي (2.5 في المائة)، مصر (2.3 في المائة)، وموريتانيا (1.2 في المائة).
(3) السنة المالية في قطر والكويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

مقارنة بعام 2017. تتضمن أهم الأسباب في زيادة الإيرادات نمو الإيرادات الضريبية بحوالي 12.1 في المائة، على وجه الخصوص الإيرادات الضريبية من السلع والخدمات، وكذلك الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية، هذا مقابل تراجع في حصيللة ضرائب الدخل والأرباح خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. أيضاً تُعزى زيادة الإيرادات إلى ارتفاع حصيللة الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت حوالي 2 في المائة، حيث تساهم الإيرادات غير الضريبية بنسبة كبيرة في إجمالي الإيرادات العامة والمنح (مثلت في المتوسط حوالي 27 في المائة من إجمالي الإيرادات خلال الفترة (2016-2018)). وتتمثل أهم عناصر الإيرادات غير الضريبية في إيجار المياه الإقليمية وفقاً لاتفاقية الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي، وإيرادات المسح المنجمي، ونصيب الحكومة في أرباح المؤسسات العامة. بالنسبة للمنح الخارجية، فقد تراجعت بحوالي 29 في المائة، من حوالي 48 مليون دولار في عام 2017 إلى حوالي 34 مليون دولار في عام 2018.

شهدت دول عربية أخرى ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات والمنح بنسب أقل من الدول المنوه عنها أعلاه، حيث تراوحت نسبة الزيادة بين 1.4-8.1 في المائة، في كلٍ من المغرب وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وتونس، ذلك في ضوء ارتفاع حصيللة الإيرادات الضريبية في كل الدول المذكورة خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. في المقابل، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في السودان بنسبة بلغت حوالي 65.2 في المائة، بسبب تراجع الإيرادات الضريبية والإيرادات البترولية والمنح الخارجية، رغم ارتفاع حصيللة الإيرادات غير الضريبية. جدير بالذكر، أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح في السودان (مقوماً بالعملة المحلية) قد سجّل ارتفاعاً خلال عام 2018 بنسبة بلغت حوالي 27.5 في المائة، بينما تراجعت قيمته مقوماً بالدولار، كما تم الإشارة إليه أعلاه، ما يعكس أثر تراجع سعر صرف الجنيه السوداني خلال العام المذكور (باعتبار أن التطورات المالية المتضمنة في هذا الفصل مُقومة بالدولار الأمريكي).

شهدت البحرين والجزائر نمواً في الإيرادات بدرجة أقل بالمقارنة مع الدول العربية النفطية الأخرى، حيث بلغت نسبة النمو حوالي 9 في المائة في البحرين وحوالي 3.3 في المائة في الجزائر، بما يعكس الزيادة في الإيرادات البترولية، خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، الشكل (2)، والملحق (1/6).

الشكل (2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2017-2018) (%)



المصدر: (1/6).

فيما يتعلق بالدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، نما إجمالي الإيرادات العامة والمنح في معظم هذه الدول بنسب متباينة، خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017.

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بحوالي 86.5 في المائة في القمر، وهي أعلى نسبة زيادة بين الدول العربية غير النفطية، خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. يعود ذلك إلى ارتفاع المنح الخارجية من حوالي 3 مليون دولار في عام 2017 إلى حوالي 76 مليون دولار في عام 2018، حيث ساهمت المنح بحوالي 37 في المائة من الإيرادات المالية خلال العام المنوه عنه. أيضاً أدت زيادة حصيللة الضرائب بحوالي 33 في المائة خلال العام المذكور إلى توسيع موارد الموازنة العامة للدولة، جاء هذا مدفوعاً بدرجة كبيرة بارتفاع حصيللة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية في عام 2018 مقارنة بعام 2017.

في موريتانيا، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بحوالي 14.9 في المائة في عام 2018

في المائة لتصل لحوالي 439.3 مليار دولار في عام 2018، مقارنة بحوالي 330.5 مليار دولار في عام 2017.

بالنسبة للدول العربية فرادى، ارتفعت الإيرادات البترولية في كل الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى جانب العراق والجزائر وليبيا)، خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017.

سجلت الكويت زيادة في الإيرادات البترولية بلغت 22.6 في المائة في عام 2018 مقارنة بعام 2017. في ليبيا، ارتفعت الإيرادات البترولية بنسبة بلغت حوالي 47.2 في المائة، جاءت مدفوعة بزيادة الإنتاج النفطي في عام 2018 بحوالي 220 ألف برميل في اليوم (بنسبة زيادة بلغت 26.9 في المائة)، وهو مسار تصاعدي استمر عليه إنتاج النفط منذ عام 2016، ليتجاوز الإنتاج النفطي المليون برميل في اليوم في عام 2018 مقارنة بحوالي 817 ألف برميل في اليوم في عام 2017 و390 ألف برميل في اليوم في عام 2016.

كذلك ارتفعت الإيرادات البترولية في كل من عُمان والسعودية والإمارات وقطر والعراق بنسب تراوحت بين 29.1 و40.8 في المائة، بينما بلغت نسبة الزيادة حوالي 15.6 في المائة في الجزائر وحوالي 8.6 في المائة في البحرين، في عام 2018 مقارنة بعام 2017. ساهم في زيادة الإيرادات البترولية في هذه الدول ارتفاع أسعار النفط العالمية، كما تعود الزيادة في الإيرادات البترولية إلى زيادة الإنتاج النفطي في عدد من هذه الدول متمثلة في السعودية والإمارات وقطر والجزائر والتي سجلت نمواً في الناتج النفطي بمعدلات تتراوح بين 0.5-7.9 في المائة بما يعكس قرار دول أوبك خلال النصف الثاني من عام 2018 بزيادة إنتاج النفط لتخفيف الضغوطات السعرية، مقابل تراجع الإنتاج النفطي في عُمان والعراق والبحرين بنسب تراوحت بين 0.2-3.6 في المائة، بين عامي 2017 و2018.

سجل إجمالي الإيرادات العامة والمنح انخفاضاً في اليمن بنسبة بلغت حوالي 30.4 في المائة في عام 2018 مقارنة بعام 2017، ذلك في ظل تراجع جميع عناصر الإيرادات الضريبية متضمنة حصيللة إيرادات الدخل والأرباح وضرائب السلع والخدمات والرسوم الجمركية، إلى جانب تراجع الإيرادات غير الضريبية.

تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنسبة بلغت حوالي 3.8 في المائة في فلسطين خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. جاء هذا التراجع كنتيجة لانخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت حوالي 4.6 في المائة بسبب تراجع حصيللة الرسوم الجمركية بنسبة 17 في المائة، على الرغم من زيادة إيرادات ضرائب الدخل والأرباح بنسبة 9.3 في المائة وضرائب السلع والخدمات بنسبة 19 في المائة، على ضوء أن الرسوم الجمركية تمثل نسبة كبيرة في الإيرادات الضريبية لدولة فلسطين (حوالي 77 في المائة من الإيرادات الضريبية خلال الفترة (2016-2019)). أيضاً تراجعت المنح الخارجية بنسبة بلغت حوالي 7.6 في المائة، من حوالي 720 مليون دولار في عام 2017 إلى حوالي 665 مليون دولار في عام 2018.

الإيرادات البترولية

تأثرت حصيللة الإيرادات البترولية في الدول العربية خلال عام 2018 بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي استمرت في الارتفاع خلال العام المذكور حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك حوالي 69.8 دولار للبرميل في عام 2018 مقارنة بحوالي 52.4 دولار للبرميل في عام 2017، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 33.2 في المائة بين العامين المذكورين، مما أدى إلى زيادة قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية مجتمعة بحوالي 38.6 في المائة بين العامين المذكورين⁽⁴⁾.

كنتيجة لذلك ارتفعت حصيللة الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 32.9

(4) يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

الدول العربية النفطية الأطر التشريعية والتنظيمية لتعزيز النظم الضريبية بإطار الجهود لتنوع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن إيرادات النفط، كما واصلت الدول العربية غير النفطية جهود تنفيذ الإصلاحات المالية والضريبية في عدد من الجوانب.

وترتب عن هذه الجهود انعكاسات إيجابية على الإيرادات الضريبية خلال عام 2018، حيث ارتفع إجماليها للدول العربية مجتمعة من حوالي 206.6 مليار دولار في عام 2017 إلى حوالي 241.1 مليار دولار في عام 2018، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 16.7 في المائة.

سجلت البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية ارتفاعاً خلال عام 2018، حيث ارتفعت حصيلة الضرائب على السلع والخدمات للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 27.7 في المائة، لتصل إلى حوالي 88.8 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بحوالي 69.6 مليار دولار في عام 2017، مما أدى إلى ارتفاع أهميتها النسبية في هيكل الإيرادات الضريبية في ضوء ارتفاع مساهمتها من 33.6 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2017 إلى 37 في المائة في عام 2018.

يعكس ذلك بدرجة كبيرة التطور الهام في الهيكل الضريبي للسعودية والإمارات اللتين بدأتا التطبيق الفعلي لضريبة القيمة المضافة في عام 2018، بإطار الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما ترتب عن ذلك من أثر مالي ملموس لهذا التحول على حصيلة الإيرادات المالية للدولتين. حيث تُعزى نسبة 98 في المائة من الزيادة في إجمالي حصيلة إيرادات ضرائب السلع والخدمات للدول العربية مجتمعة إلى الزيادة المحققة في حصيلة إيرادات هذا البند في السعودية والإمارات. ومن المخطط أن تقوم قطر والبحرين وعمان بالبدء الفعلي في تطبيق

بالنسبة للدول العربية الأخرى المنتجة والمصدرة للنفط (مصر والسودان واليمن وتونس)، ارتفعت الإيرادات البترولية في مصر بنسبة بلغت حوالي 305.4 في المائة، حيث ارتفع إنتاج مصر النفطي بحوالي 101 ألف برميل في اليوم (بنسبة بلغت حوالي 18.9 في المائة) إلى جانب الزيادة في إيرادات الغاز الطبيعي بسبب بدء تشغيل وحدة الإنتاج الثانية بحقل الغاز ظهر، مما انعكس إيجاباً على موارد الموازنة العامة للدولة، أما السودان واليمن وتونس فقد شهدت تراجعاً في الإيرادات النفطية في عام 2018 مقارنة بعام 2017، بنسب بلغت حوالي 53.7 في المائة و9.5 في المائة و1.9 في المائة على التوالي، لعدد من الأسباب تتضمن الأحوال الأمنية وتراجع إنتاج النفط.

تمثل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 56.3 في المائة خلال عام 2018، مقارنة بحوالي 50.1 في المائة في عام 2017.

بالنسبة للدول العربية فرادى، تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح نسبة 80 في المائة في ليبيا والعراق والكويت وقطر، وتراوح بين 67.0-74.8 في المائة في البحرين وعمان والسعودية، بينما بلغت النسبة حوالي 40.5 في المائة في الجزائر و35.9 في المائة في الإمارات.

شكلت الإيرادات البترولية نسبة ضئيلة من إجمالي الإيرادات العامة والمنح في كل من اليمن والسودان ومصر وتونس، حيث بلغت هذه النسبة 13.0 في المائة في اليمن، و7.9 في المائة في السودان، و3.5 في المائة في مصر، بينما بلغت النسبة حوالي 2.5 في المائة في تونس.

الإيرادات الضريبية

أولت الدول العربية اهتماماً خاصاً لأمر تطوير التحصيل الضريبي، حيث استكمل عدد من

فيما يتعلق بتطور حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية فرادى، ارتفعت الإيرادات الضريبية في كل الدول العربية النفطية خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، حيث سجلت ليبيا أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 91.7 في المائة، تلتها السعودية بنسبة زيادة بلغت 70.7 في المائة، ثم الكويت والعراق وعمان والإمارات وقطر والبحرين والجزائر بنسب زيادة بلغت على التوالي 52.5، 47.5، 33، 22، 18.4، 7.6، 2.3 في المائة.

كذلك شهدت معظم الدول العربية غير النفطية زيادة في حصيلة الإيرادات الضريبية في عام 2018 مقارنة بعام 2017. تضمنت هذه الدول القمر والتي سجلت أعلى نسبة زيادة في الإيرادات الضريبية بحوالي 31.9 في المائة، ثم موريتانيا وجيبوتي والمغرب ومصر ولبنان والأردن وتونس، بنسب زيادة بلغت على التوالي 12.1، 11.5، 10.5، 9، 7.4، 2.8، 0.9 في المائة.

بالمقابل، تراجعت الإيرادات الضريبية في السودان واليمن وفلسطين بنسب بلغت 74.1 في المائة، 9.2 في المائة، و4.6 في المائة، على التوالي. جدير بالذكر، أن الإيرادات الضريبية (المقومة بالعملة الوطنية) تراجعت في السودان بحوالي 5 في المائة، مما يتضمن أن نسبة التراجع في الإيرادات الضريبية المقومة بالدولار والمشار إليها (74.1 في المائة) تعكس بشكل كبير تراجع سعر صرف العملة الوطنية أمام الدولار الأمريكي بما يعكس التطورات التي شهدتها الاقتصاد السوداني خلال عام 2018.

ضريبة القيمة المضافة خلال عام 2019، بإطار الاتفاقية المذكورة.

بالنسبة لحصيلة ضرائب الدخل والأرباح للدول العربية مجتمعة، فقد ارتفعت بنسبة بلغت حوالي 18.1 في المائة، لتصل إلى نحو 96.3 مليار دولار خلال عام 2018 مقارنة بحوالي 81.5 مليار دولار في عام 2017. كذلك ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسبة بلغت حوالي 8.2 في المائة، لتسجل حوالي 29.1 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بحوالي 26.9 مليار دولار في عام 2017.

ارتفعت بشكل طفيف نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في إجمالي الحصيلة الضريبية لتمثل حوالي 40 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2018، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 39.3 في المائة في عام 2017، بينما تراجعت نسبة مساهمة حصيلة الرسوم الجمركية في إجمالي الإيرادات الضريبية من حوالي 13 في المائة في عام 2017 إلى حوالي 12.1 في المائة في عام 2017. هذا في ظل الارتفاع الملحوظ لحصيلة الضرائب على السلع والخدمات المشار إليه، الجدول (2) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

الجدول (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
(2014 - 2018)

(مليار دولار)

نسبة التغير (%) (2018)	2018	2017	2016	2015	2014	
16.7	241.1	206.6	189.9	201.6	240.1	الإيرادات الضريبية وهي:
18.3	96.3	81.4	50.1	55.0	65.0	الضرائب على الدخل والأرباح
28.2	88.8	69.3	83.3	98.4	127.2	الضرائب على السلع والخدمات
8.3	29.1	26.9	29.4	26.0	26.4	الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية
7.5-	26.9	29.1	27.1	22.2	21.4	ضرائب ورسوم أخرى

(* بيانات فعلية أولية).

المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

المالي. كما تضمنت الإصلاحات تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني من خلال تطبيق عدد من الإجراءات لرفع كفاءة نظم المعلومات والفحص والحصر. كذلك جرى العمل على استكمال اصلاح المنظومة الجمركية متضمناً ذلك تطبيق قانون جديد للجمارك يستهدف تبسيط الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين. هذا إضافة إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز الإيرادات المتأتية من الأصول المملوكة للدولة في الهيئات الاقتصادية، من خلال تنفيذ إجراءات لإصلاح الهياكل المالية لرفع كفاءة وإدارة هذه الهيئات.

ويبذل الأردن جهوداً حثيثة لزيادة الإيرادات المالية وتقليل الاعتماد على المنح الخارجية لتعزيز الوضع المالي، حيث تم في هذا الإطار إقرار الصيغة المعدلة لقانون ضريبة الدخل في عام 2018 على أن يبدأ العمل بها بداية عام 2019 بهدف إصلاح النظام الضريبي وتحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي من خلال تعزيز تصاعدية الضريبة. كما تم خلال عام 2018 رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10 في المائة على السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و4 في المائة مع إعفاء بعض السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج الزراعي من الضريبة العامة على المبيعات لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المحدود. أيضاً تم رفع الضريبة الخاصة على التبغ بمقدار 200 فلس، وعلى المشروبات

تضمنت اتجاهات الإصلاح الضريبي في الدول العربية توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ومراجعة النسب الضريبية، ومعالجة المتأخرات والإعفاءات الضريبية، وادماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، واصلاح الإدارة الضريبية بتسهيل الإجراءات وتبسيطها ومكنتها، إلى جانب تعزيز أسس العدالة الضريبية.

على سبيل المثال، تضمنت أهم توجهات الإصلاح في مصر خلال عام 2018 استكمال تطبيق ضريبة القيمة المضافة بهدف توسيع القاعدة الضريبية وربط حصيلة الضريبة مع النشاط الاقتصادي، وتخفيف الالتزامات المالية من خلال تطبيق خصم الضرائب على المدخلات المباشرة وغير المباشرة في مراحل الإنتاج المختلفة، وتحفيز انضمام القطاع غير الرسمي في منظومة الاقتصاد، إلى جانب تعزيز العدالة في توزيع أعباء الضريبة وعدم فرض أعباء إضافية على الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والتعليم والصحة والمواصلات. وشملت الجهود الإصلاحية رفع كفاءة وتطوير أداء الإدارة الضريبة حيث شملت الإصلاحات في هذا الجانب تحديث وتطوير نظم المعلومات، وتعزيز الربط بين المصالح الإيرادية، وتطوير نظم الفحص، والتوسع في التحصيل الإلكتروني، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحسين أداء الحصيلة الضريبية من بعض الأنشطة في مقدمتها المهن الحرة والأنشطة المرتبطة بالقطاع

البحرين حزمة من الإجراءات المالية خلال الفترة 2015-2017، وواصلت جهود التصحيح المالي في عام 2018 بتبني برنامج الإصلاح المالي متوسط المدى الذي يغطي الفترة 2018-2022. تضمنت أهم الجهود في هذا السياق استكمال الأطر القانونية والتنظيمية لتطبيق ضريبة القيمة المضافة بإطار الاتفاقية الخليجية، حيث تمت موافقة السلطة التشريعية على الاتفاقية الخليجية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، والتصديق على هذه الاتفاقية وفقاً للمرسوم بقانون رقم (47) لسنة 2018، وإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة وفقاً للمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018، وإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، وإنشاء وتنظيم الجهاز الوطني للضرائب الخليجية وفقاً للمرسوم الملكي رقم (45) لسنة 2018، إضافة إلى وضع واعتماد جدول تنفيذي مع شركة استشارية تمهيداً للبدء الفعلي في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في التاريخ المُحدّد (بداية يناير 2019). أيضاً تم البدء في عام 2018 في تطبيق الضريبة الانتقائية على المشروبات الغازية ومشروبات الطاقة ومنتجات التبغ، بإطار الاتفاقية الخليجية الموحدة لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، حيث تم تحقيق إيرادات ساهمت في دعم موارد الموازنة من خلال تعزيز الإيرادات غير النفطية.

تُشكّل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، نسبة 80 في المائة في المغرب وتونس ولبنان خلال عام 2018. أيضاً ساهمت خلال العام المذكور بنسب تراوحت بين 50-80 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من فلسطين، مصر، موريتانيا، السودان، جيبوتي، الأردن، والقمر.

تقلّ نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية المُصدّرة للنفط والغاز الطبيعي، إلا أن هذه النسبة تسير في منحى تصاعدي. فقد بلغت

الغازية لتصبح 20 في المائة، وعلى البنزين نوعية 95 و98 لتصبح 30 في المائة.

واصلت السعودية في عام 2018 تنفيذ مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي 2017-2020 بإطار رؤية المملكة 2030 حيث يركز البرنامج على خمسة محاور رئيسية تتمثل في تنمية الإيرادات غير النفطية، رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي، تصحيح أسعار الطاقة والمياه، إعادة توجيه الدعم للمستحقين بإطار برنامج حساب المواطن، إضافةً إلى تنمية القطاع الخاص. بالنسبة لتنويع وزيادة حصيلة الإيرادات، تم فرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المائة على السلع والخدمات في بداية يناير 2018 ذلك بإطار الاتفاقية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتطبيق المقابل المالي الشهري على الموظفين الوافدين ابتداءً من يناير 2018، وفرض ضريبة انتقائية على بعض السلع المحددة كالمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ ومشتقاته. كما تم اتخاذ عدد من المبادرات والإصلاحات المؤسسية لتطوير إدارة المالية العامة، شملت استكمال تطبيق تصنيف الميزانية العامة وفقاً للدليل الدولي لإحصاءات مالية الحكومة 2014، وتطوير المنظومة المؤسسية المسؤولة عن إعداد عناصر السياسة المالية من خلال إنشاء الوحدات المتخصصة لتدعيم عملية اتخاذ القرار وتحسين كفاءة إدارة المالية العامة، حيث شملت الوحدات التي تم استحداثها بوزارة المالية كل من وحدة السياسات المالية والكلية، ومكتب إدارة الدين العام، ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية، إضافة إلى مركز تحقيق كفاءة الإنفاق، ووحدة الشراء الاستراتيجي، ومكتب برنامج تحقيق التوازن المالي.

تبدل البحرين جهود مكثفة لتنويع مصادر الإيرادات العامة لتقليل عجز الموازنة العامة وحمايتها من تقلبات أسعار النفط، ذلك بإطار جهود استعادة التوازن المالي، حيث طبقت

المائة و54 في المائة، على التوالي. من جانبٍ آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس، بالتنوع من حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركّزها في مصدر واحد، الملحق (5/6).

الإنفاق العام

ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 8.6 في المائة ليصل إلى حوالي 899.7 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بحوالي 828.6 مليار دولار في عام 2017. كما ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 33.9 في المائة في عام 2018 مقارنة بحوالي 33 في المائة في عام 2017.

بالنسبة لبنود الإنفاق العام، ارتفعت نسبة مساهمة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام، مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الإنفاق الرأسمالي. فقد سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً بنسبة 10.6 في المائة ليصل إلى حوالي 727.7 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بحوالي 658.0 مليار دولار في عام 2017. وارتفعت نسبته من إجمالي الإنفاق العام لتصل إلى حوالي 80.9 في المائة في عام 2018 مقارنة بنسبة 79.4 في المائة في عام 2017. وبلغت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 27.4 في المائة في عام 2018 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 26.2 في المائة في عام 2017.

أما الإنفاق الرأسمالي، فقد ارتفع بنسبة 1.1 في المائة ليصل إلى نحو 171.7 مليار دولار في عام 2018، ما يمثل نحو 19.1 في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال العام المذكور، مقارنة بحوالي 170 مليار دولار في عام 2017، ما يمثل نحو 20.5 في المائة من إجمالي الإنفاق العام. وتراجعت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 6.8 في المائة في عام 2017 إلى حوالي 6.5 في المائة في عام 2018، الجدول (3) والملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6).

مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة نحو 45 في المائة في الجزائر والإمارات في عام 2018. كما تراوحت النسبة ما بين 10.1 في المائة و18.3 في المائة في كل من العراق والبحرين وقطر وعمان والسعودية. أما في ليبيا فقد بلغت 6 في المائة، بينما بلغت 5.3 في المائة في الكويت. تقتصر الضرائب في الدول العربية النفطية إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تُفرض حالياً ضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في عدد من هذه الدول، وبدأ عددٌ منها في تطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ بداية عام 2018 (الإمارات، السعودية)، كما سبق الإشارة. جديرٌ بالذكر في هذا السياق أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية يبدو منخفضاً في موازنتها العامة.

بالنسبة لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2018، فيُظهر تباين واضح من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركّزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول.

فهناك دول عربية ترتفع فيها نسبة ضرائب الدخل والأرباح من الإيرادات الضريبية، مثل الإمارات والسودان والعراق وجيبوتي، حيث بلغت نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح من إجمالي الحصيلة الضريبية 86.7 في المائة، و70.7 في المائة، و54.1 في المائة، و50.7 في المائة في هذه الدول على التوالي. في الأردن والسعودية وموريتانيا، تُشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية (حوالي 70.2 في المائة و68.4 في المائة و52.5 في المائة لهذه الدول على التوالي). أما في فلسطين والكويت ولبنان، فتُمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية مصدراً هاماً للإيرادات الضريبية، بنسب مساهمة تبلغ حوالي 69.8 في المائة و60 في

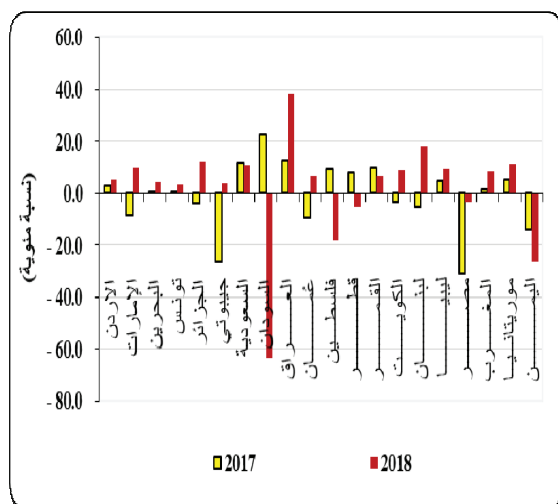
الجدول (3)
الإنفاق العام في الدول العربية (2017 – 2018)

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإنفاق العام (%)		الإنفاق العام			
				نسبة التغير (%) 2018	القيمة (مليار دولار)		
*2018	*2017	*2018	2017		*2018		*2017
27.4	26.2	80.9	79.4	10.6	727.7	658.0	الإنفاق الجاري
6.5	6.8	19.1	20.5	1.1	171.7	169.8	الإنفاق الراسمالي
0.0	0.0	0.0	0.1	-58.1	0.3	0.8	صافي الإقراض الحكومي **
33.9	33.0	100.0	100.0	8.6	899.7	828.6	اجمالي الإنفاق العام⁽¹⁾

(* بيانات فعلية أولية.
(**) يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد.
(1) يشمل إجمالي الانفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.
المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

حوالي 5.1 في المائة في قطر وحوالي 3.1 في المائة في مصر، الشكل (3) والملحق (6/6).

شكل (3): نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2017-2018) (%)



المصدر: الملحق (6/6).

الإنفاق الجاري

ارتفع الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة بنسبة 10.6 في المائة ليبلغ نحو 727.7 مليار دولار في عام 2018 مقارنة بنحو 658.0 مليار دولار في عام 2017. بالنسبة للدول التي ارتفع

بالنسبة لتطورات الإنفاق العام للدول العربية فرادى، تعكس هذه التطورات بشكل عام توجه معظم الدول العربية منذ عدة سنوات ماضية لاحتواء الإنفاق العام ضمن المسارات التي تضمن الاستدامة المالية وتُعزّز وضع الموازنة العامة في المديين المتوسط والبعيد، حيث سجلت معظم الدول العربية نمواً محدوداً في مستوى الإنفاق العام، خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، أخذاً بالإعتبار الموارد المالية المتاحة، وعوامل التضخم، ومتطلبات تلبية الحاجات التنموية والاجتماعية.

سجلت العراق ولبنان أعلى نسبة زيادة بلغت حوالي 38 و18 في المائة على التوالي، ثم الجزائر وموريتانيا والسعودية بنسب بلغت حوالي 12.2 في المائة، 11.3 في المائة، و10.8 في المائة، على التوالي، بينما سجل العراق نسبة نمو في الإنفاق العام خلال عام 2018 حوالي 7.3 في المائة. كما نما الإنفاق العام بأقل من 10 في المائة في كل من الكويت وليبيا والإمارات وعمان والقمر والمغرب والأردن والبحرين وجيبوتي وتونس.

في المقابل، تراجع الإنفاق العام بنسبة بلغت حوالي 63.5 في المائة في السودان، وحوالي 26.1 في المائة في اليمن، وحوالي 18.3 في المائة في فلسطين، بينما بلغت نسبة التراجع

الخارجية، وإلغاء بعض الأنشطة الثقافية التي تقوم على نفقة الدولة. أما بخصوص الجوانب التنظيمية المرتبطة بالنفقات الجارية، فقد تضمنت الجهود استكمال تطبيقات تقنية المعلومات في إدارة موارد الدولة وربطها مع بعضها، بما يُمكن من توفير التكامل المطلوب وتحقيق الشفافية والفاعلية في إدارة الموارد.

استمرت عُمان في ضبط الانفاق الجاري لتحقيق الاستدامة المالية من خلال احتوائه وترشيده، حيث تضمنت الإجراءات في هذا الصدد ضبط نفقات السلع والخدمات مثل تأجيل شراء واستبدال المركبات والمعدات الحكومية وعدم التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات الحكومية (المديريات والدوائر)، والعمل على رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال التوسع في استخدام التعاملات الإلكترونية في إنهاء المعاملات وتسهيل وتسريع إجراءات العمل وإجراءات إصدار الموافقات والتصاريح، وإلزام الوزارات والوحدات الحكومية على الالتزام بالمخصصات المعتمدة بالميزانية وعدم اعتماد أية مخصصات إضافية، هذا إلى جانب مراجعة منظومة الدعم الحكومي بهدف ترشيد استخدامه وتوجيهه وحصره على الفئات المستحقة من المواطنين مع مراعاة التدرج في تطبيق هذا الإصلاح.

في السعودية وبإطار مبادرات برنامج تحقيق التوازن المالي (2017-2020) المشار إليه آنفاً، تم تأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق (مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي)، كجهة حكومية تشرف وتساند الجهات الأخرى في تطوير مبادراتها لرفع كفاءة الإنفاق وإزالة معوقات تنفيذها واقتراح التشريعات والأنظمة اللازمة لضمان استدامة كفاءة الإنفاق. كما تم تأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي، بهدف تحويل الشراء الحكومي إلى عملية استراتيجية تركز على تعظيم المنافع المالية التنموية مقابل الإنفاق، وتعزيز الشفافية من خلال تطوير القدرات والنظم وعمليات الشراء لقياس ورفع كفاءة الشراء بتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية لكل فئة إنفاق.

فيها الإنفاق الجاري، فقد تراوحت نسب ارتفاعه بين 10.4 – 17.6 في المائة في كلٍ من الكويت وليبيا وجيبوتي وعمان والسعودية ولبنان خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. كذلك ارتفع بنسب تراوحت بين 5.4-10.0 في المائة في المغرب والإمارات وموريتانيا وتونس والجزائر والبحرين والأردن. بلغت نسبة الزيادة في الإنفاق الجاري نحو 92.2 في المائة في القمر و58.9 في المائة في العراق. في المقابل، تراجع بنسب تراوحت بين 1.9-20.2 في المائة في فلسطين ومصر وقطر. وبلغت نسبة الانخفاض في الإنفاق الجاري نحو 65.6 في المائة في السودان ونحو 25.9 في المائة في اليمن، بين العاملين المذكورين.

واصلت الدول العربية جهودها لاحتواء النمو في وتيرة النفقات العامة أو تقليصها من أجل تعزيز الوضع المالي. تضمنت الجهود المبذولة في هذا الصدد احتواء فاتورة الأجور وضبط وتخفيض الصرف على بنود الدعم، وترشيد نفقات شراء السلع والخدمات ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوجيه الوفورات المالية المحققة نحو تعزيز الاستثمار الحكومي الذي يحفز أنشطة القطاع الخاص ويدعم النمو ويوفر الوظائف، هذا إلى جانب تعزيز النفقات الاجتماعية الموجهة لحماية الشرائح المجتمعية الهشة. أيضاً تعكس تطورات الإنفاق الجاري جهود الدول في ضبط وتيرة نموه في ظل محدودية الموارد المتاحة.

في هذا الإطار، تضمنت جهود ضبط واحتواء الإنفاق الجاري في تونس، ترشيد النفقات العمومية والتحكم في كتلة الأجور في القطاع العام وترشيد الدعم وإعادة هيكلته، إضافة إلى تعزيز تخطيط الموازنة العامة من خلال اعتماد أطر النفقات متوسطة المدى.

وبهدف توفير الموارد المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان، تم وضع ضوابط وإجراءات لترشيد وتخفيض الصرف الحكومي وتحديد الأولويات، تضمنت إجراء المراجعات الدورية وتحديث بيانات الأجور للعاملين بالدولة، إعادة هيكلة الجهاز التنفيذي بالدولة بتقليص الوزارات الاتحادية والولائية، وتقليص سفر الوفود للمؤتمرات

في كلٍ من مصر والمغرب وموريتانيا والإمارات والجزائر، بين العاملين المذكورين.

بشكلٍ عام، تعكس تطورات الإنفاق الرأسمالي عدة عوامل منها أولويات الصرف الجاري وتوفير الموارد اللازمة للنفقات الجارية الضرورية، والذي جاء في بعض الدول على حساب الإنفاق الرأسمالي مما أدى إلى تقليص مستوياته. كذلك تأثرت المشاريع الحكومية بتقلبات تدفقات الموارد الخارجية المتمثلة في المنح والتمويل الخارجي بالنسبة للدول التي تعتمد موازنة النفقات الرأسمالية فيها على الموارد الخارجية. هذا إلى جانب تداعيات استمرار الظروف غير المواتية على الأوضاع المالية وعلى استمرارية المشاريع والأشغال العامة في عدد من الدول العربية. أيضاً ترتبط وتيرة الصرف على المشاريع الحكومية الجديدة والقائمة بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدابيرها على الإيرادات البترولية وحيز السياسة المالية.

لعل التعافي النسبي لأسواق النفط وتحسن الأسعار ساعد عدد من الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسة للنفط على الحفاظ على وتيرة نمو إيجابية للإنفاق الرأسمالي بالاستمرار في تنفيذ وتكملة المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات.

يعمل عددٌ من الدول العربية على رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها، بما يؤدي إلى تعزيز جودة وكفاءة تنفيذ المشاريع من جهة، وبما يتوافق مع الأولويات والاحتياجات التنموية والمتطلبات التمويلية من جهة أخرى. كما ظهر اتجاه في الدول العربية لتعزيز فرص الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص بإطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بتنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال، من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على مستويات ومعدلات الاستثمار التي تحفز النمو الاقتصادي.

كذلك في البحرين، وبإطار برنامج التوازن المالي المشار إليه أعلاه، تم تبني عدد من المبادرات لاحتواء الإنفاق الحكومي ورفع كفاءته تمثلت في تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة، وبرنامج التقاعد الاختياري، وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وتعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر، وزيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء. بالنسبة لمبادرة تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة، فقد شملت تشكيل فرق عمل لدراسة واتخاذ القرارات اللازمة فيما يتعلق بطلبات الصرف، متضمنة مصروفات السفر والمواصلات، وصيانة المباني الحكومية، والمواد الطبية، والإيجارات، ونظم المعلومات، إلى جانب مصاريف أخرى. وفي إطار مبادرة تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي، تم وضع خطط لتنظيم وإعادة هيكلة الدعم الحكومي وتعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، من خلال تعزيز الرقابة المالية والإدارية وحوكمة عمليات الصرف بإنشاء وحدة الرقابة الداخلية المركزية، والوحدة المركزية للمشتريات الحكومية، ووحدة الكفاءة المركزية لمزيد من الضبط واحكام الرقابة على الصرف الحكومي.

الإنفاق الرأسمالي

ارتفع الإنفاق الرأسمالي للدول العربية مجتمعة بنسبة 1.1 في المائة ليسجل 171.7 مليار دولار في عام 2018 مقارنة مع حوالي 170.0 مليار دولار في عام 2017. شهد أداء الإنفاق الرأسمالي تبايناً بين الدول العربية، حيث تراجع بنسب تراوحت بين 3.2-12.5 في المائة في العراق والبحرين والأردن والكويت والسعودية وقطر وفلسطين وتونس وجيبوتي وعمان، خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017. كذلك انخفض بنسبة 84.8 في المائة في القمر، ونسبة 31.6 في المائة في اليمن، ونسبة 29.2 في المائة في السودان، ونسبة 18.9 في المائة في ليبيا.

بالمقابل، ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 33.4 في المائة في لبنان خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، وبنسب تراوحت بين 3.4-22 في المائة

التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري

شكّلت نسبة الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة حوالي 80.4 في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2018 مقارنة بحوالي 79.8 في المائة في عام 2017. بلغت نسبة الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة المخصصة للخدمات العامة حوالي 32.5 بالمائة في عام 2018، تليها نفقات الخدمات الاجتماعية بنحو 31.1 في المائة، ثم نفقات الأمن والدفاع بنحو 24.6 في المائة، وأخيراً نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 9.2 في المائة. شهدت نسب نفقات الخدمات العامة ونفقات الأمن والدفاع إلى إجمالي النفقات الجارية ارتفاعاً بلغ نحو 2.5 و10.1 نقطة مئوية على الترتيب خلال عام 2018 مقارنة بعام 2017، بالمقابل انخفضت نسب نفقات الخدمات الاجتماعية ونفقات الشؤون الاقتصادية بنحو 2.9 و1.5 نقطة مئوية على الترتيب خلال العامين المنوه عنهما، الملحقين (8/6) و(9/6).

بالنسبة للدول العربية فرادى المتوفر عنها بيانات للتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري وهي الأردن وتونس والعراق وفلسطين ولبنان ومصر، فتظهر هياكل متباينة فيما يتعلق بتخصيص النفقات الجارية. ففي كل من فلسطين وتونس والأردن ومصر، سجلت نفقات الخدمات الاجتماعية نسب مرتفعة خلال عام 2018، بلغت نحو 61.7 في المائة و44.7 في المائة و43.3 في المائة و40.7 في المائة في هذه الدول على التوالي. أيضاً بلغت نفقات الخدمات العامة حوالي 36.7 في المائة من إجمالي النفقات الجارية في العراق. بينما بلغت نفقات الشؤون الاقتصادية نسبة 24.5 في المائة في لبنان، خلال العام 2018.

الوضع الكلي للموازنات العامة

شهد الوضع الكلي للموازنات العامة تحسناً ملحوظاً في عام 2018 مقارنة بعام 2017، ذلك في ضوء تحسن أداء الإيرادات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام المذكور ومواصلة جهود الإصلاح الضريبي والمالي وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية التي قام بها

عدد من هذه الدول، وبالمقابل مواصلة جهود احتواء النمو في وتيرة النفقات العامة أو تقليصها. كمحصلة لهذه التطورات، فقد تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية بحوالي 54.6 مليار دولار ليصل إلى حوالي 113.7 مليار دولار في عام 2018، مقارنة بعجز بلغ حوالي 168.3 مليار دولار في عام 2017. كذلك تراجعت نسبة عجز الموازنة المُجمّعة إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2.4 نقطة مئوية لتسجل 4.3 في المائة في عام 2018 لمجموعة الدول العربية، مقابل عجز بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 6.7 في المائة في عام 2017، الجدول رقم (4) والملحق (10/6).

جدول (4)
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2014 - 2018)

مليار دولار أمريكي					
النيسان	2014	2015	2016	2017	*2018
الدول العربية	57.3-	250.4-	240.0-	168.3-	113.7-
% من الناتج المحلي الإجمالي	2.7-	10.1-	9.8-	6.7-	4.3-
الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط	27.6-	200.2-	187.3-	132.1-	80.1-
% من الناتج المحلي الإجمالي	1.2-	10.6-	10.1-	6.6-	3.8-
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	47.6-	50.2-	52.8-	36.2-	33.6-
% من الناتج المحلي الإجمالي	8.6-	8.8-	9.1-	7.5-	6.5-

(* بيانات فعلية أولية.
المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).

بالنسبة للمجموعات الفرعية، فقد استمرت الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط في تسجيل عجز في الموازنة العامة في خلال العام 2018، بمستوى أقل مقارنة بعام 2017. حيث بلغ عجز الموازنة المُجمّع للدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط حوالي 80.1 مليار دولار في عام 2018، ما نسبته حوالي 3.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعة، مقارنة بعجز بلغ حوالي 132.1 مليار دولار في عام 2017، ما نسبته حوالي 6.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة للدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط فرادى، فقد تراجع عجز الموازنة العامة في معظم هذه الدول خلال عام 2018. انخفض العجز

إلى حوالي 33.6 مليار دولار في عام 2018 ما نسبته 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع عجز الموازنة العامة بحوالي 14.1 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في القُمر ليصل إلى نسبة بلغت حوالي 1.2 في المائة من الناتج، كما انخفض في فلسطين بحوالي 5 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليسجل فائضاً بلغ حوالي 1.3 في المائة من الناتج. كذلك انخفض في مصر بحوالي 4.8 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نسبة بلغت حوالي 8.4 في المائة من الناتج، وانخفض في كلٍ من جيبوتي والأردن بأقل من نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 0.7 و 2.7 في المائة من الناتج على التوالي.

بالمقابل، ارتفع عجز الموازنة في اليمن بحوالي 5.7 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نسبة بلغت حوالي 12.7 في المائة من الناتج خلال عام 2018، كذلك ارتفع في لبنان بحوالي 3.7 نقطة مئوية ليسجل نسبة بلغت حوالي 10 في المائة من الناتج. كما ارتفع بأقل من نقطة مئوية في كل من السودان وتونس والمغرب ليصل إلى نسب بلغت حوالي 3.8 و 2.5 و 4.1 في المائة من الناتج على التوالي.

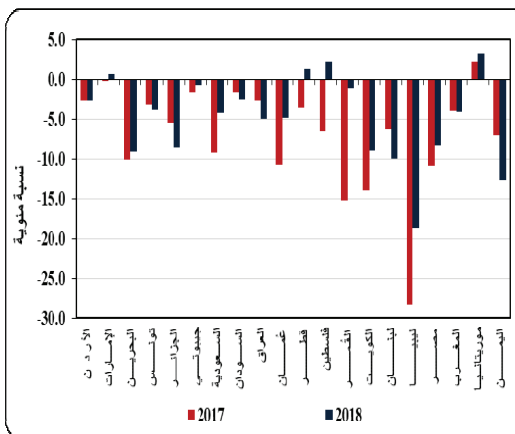
أما في موريتانيا، فقد استمرت الموازنة العامة في تحقيق فائض ارتفع في عام 2018 بحوالي 0.8 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى حوالي 3.2 في المائة، مقارنة بفائض بلغت نسبته حوالي 2.4 في المائة من الناتج في عام 2017.

فيما يتعلق بتمويل عجز الموازنة العامة، تعتمد الدول العربية على مصادر متباينة لتمويل العجز المالي، حيث يتجه بعضها نحو مصادر التمويل المحلية من خلال أدوات الدين في شكل سندات وصكوك وأذونات خزينة، وبدرجة أقل من خلال القروض والسلف المقدمة من البنوك المركزية، بينما يعتمد عدد آخر من هذه الدول بصورة كبيرة على مصادر التمويل الخارجي.

يؤثر نمط تمويل عجز الموازنة على الاقتصاد وتباين تداعياته على وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الاقتصادي والمالي. حيث إن

في الكويت بنحو 4.9 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، كما تراجع في ليبيا بنحو 9.7 نقطة مئوية من الناتج ليصل إلى نحو 18.7 في المائة من الناتج. كذلك انخفض العجز في قطر بنحو 8.7 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مما أدى إلى تحوله إلى فائض وصلت نسبته إلى نحو 2.2 في المائة من الناتج في العام المذكور. أيضاً في عُمان تراجع العجز بنحو 5.9 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 4.9 في المائة من الناتج. كذلك تراجع العجز في السعودية بنحو 5.0 نقطة مئوية ليصل إلى 4.2 في المائة من الناتج. وفي البحرين والإمارات، سجل العجز تراجعاً بنقاط مئوية بلغت أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نحو 9.1 في المائة من الناتج في البحرين، ويتحول إلى فائض بلغ نحو 0.7 في المائة من الناتج في الإمارات. في المقابل ارتفع العجز في الجزائر بنحو 3.1 نقطة مئوية ليصل إلى نحو 8.6 في المائة من الناتج، كما ارتفع في العراق بنحو 2.3 نقطة مئوية ليصل إلى 5 في المائة من الناتج، الشكل (4) والملحق (10/6).

الشكل (4): نسبة الفائض/ العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2017 - 2018)



المصدر: الملحق (10/6).

فيما يتعلق بمجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد سجلت تراجعاً في عجز الموازنة العامة من حوالي 36.2 مليار دولار في عام 2017 ما نسبته 7.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي،

وفي ضوء توجه الدول العربية المنتجة والمصدرة الرئيسية للنفط لأسواق التمويل المحلية والخارجية، اتجه عدد منها إلى ورفع كفاءة أدوات التمويل، وتطوير نظم إدارة الدين العام، بما يحسن من تصنيفها الائتماني، متضمناً ذلك إنشاء مكاتب إدارة الدين العام بهدف الحصول على التمويل بأفضل التكاليف الممكنة في المدى القصير والمتوسط والطويل، وبما يُقلل من مخاطر التمويل ويضمن توافقه مع أهداف السياسة المالية، من خلال النفاذ إلى أسواق مختلفة وتنوع قاعدة المستثمرين وتنوع الأدوات التمويلية ومصادر التمويل متضمناً ذلك أدوات التمويل الإسلامية كالصكوك.

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام (الداخلي والخارجي) القائم بذمة الدول العربية المتوفرة عنها بيانات بقيمته المطلقة بنحو 41.9 مليار دولار مسجلاً نسبة زيادة بلغت حوالي 6.3 في المائة ليصل إلى حوالي 707.8 مليار دولار بنهاية عام 2018، مقارنة بحوالي 665.9 مليار دولار بنهاية عام 2017، لترتفع تبعاً لذلك نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 18.7 نقطة مئوية وتصل إلى حوالي 128.7 في المائة في عام 2018. بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد ارتفع بنسبة 3.8 في المائة ليصل إلى حوالي 433.9 مليار دولار في عام 2018، مقارنة بحوالي 418 مليار دولار بنهاية عام 2017. كذلك ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة بلغت حوالي 10.5 في المائة ليصل إلى حوالي 273.9 مليار دولار بنهاية عام 2018 مقارنة بحوالي 247.9 مليار دولار بنهاية عام 2017، الجدول (5) والملحق (11/6).

التمويل من خلال أدوات الدين المحلي يساهم في تخفيض التضخم ويدعم الاستقرار الاقتصادي من خلال تقليصه من حالات اللجوء إلى التمويل التضخمي من خلال طبع نقود من قبل البنوك المركزية لتمويل العجز المالي. إلا أن هذا النوع من التمويل قد يؤدي إلى مزاحمة مالية للقطاع الخاص نتيجة توجيه البنوك لنسبة كبيرة من مواردها للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية بدلاً من زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحد من قدرة القطاع في إنشاء وتوسيع أعماله ونشاطاته، وبالتالي يضعف من مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. من جانب آخر، يؤدي اللجوء إلى التمويل الخارجي إلى زيادة المديونية الخارجية، ويتضمن متطلبات لتلبية التزامات خدمة وأصل الدين، مما يخلق ضغوطات على أرصدة النقد الأجنبي وسعر الصرف.

تواجه الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة تحديات في تمويل عجز الموازنة من حيث محدودية فرص التمويل الخارجي وعدم التطور الكافي لأسواق الدين المحلي، إلى جانب ارتفاع مستوى المديونيات العامة.

وفي ظل استمرار العجز في موازنتها، استمرت بعض الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط الرئيسية في الاقتراض من أسواق الدين المحلية والخارجية لتلبية احتياجاتها التمويلية.

في هذا الإطار، وعلى سبيل المثال، أصدرت السعودية حتى الربع الثالث من عام 2018 أدوات تمويل بقيمة إجمالية بلغت حوالي 108.7 مليار ريال سعودي. وبلغ إجمالي التمويل من الأسواق الداخلية حوالي 37.4 مليار ريال سعودي، ومن الأسواق الخارجية حوالي 71.3 مليار ريال سعودي. وفي البحرين بلغ إجمالي الإصدارات المحلية حوالي 5.8 مليار دينار بحريني بنهاية عام 2018، بينما بلغ إجمالي الإصدارات الدولية حوالي 752 مليون دينار بحريني.

الجدول (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
(2018 - 2017)

(مليون دولار أمريكي)

الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)		الدين العام الاجمالي		الدين العام الخارجي		الدين العام الداخلي		
*2018	2017	*2018	2017	*2018	2017	*2018	2017	
94.4	91.0	39,903	36,530	17,025	14,806	22,879	21,724	الأردن
119.0	105.3	47,406	42,063	38,981	34,002	8,425	8,061	تونس
175.7	49.1	67,447	60,567	53,020	47,331	14,427	13,236	السودان
151.5	150.7	85,034	79,462	33,133	30,077	51,901	49,385	لبنان
146.7	149.9	366,986	351,847	92,644	82,885	274,342	268,963	مصر
80.8	83.3	95,304	91,443	34,145	35,646	61,159	55,797	المغرب
108.6	81.0	5,764	3,987	4,963	3,198	801	789	موريتانيا
128.7	110.0	707,844	665,900	273,911	247,945	433,934	417,955	المجموع

(*) بيانات فعلية أولية.
المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).

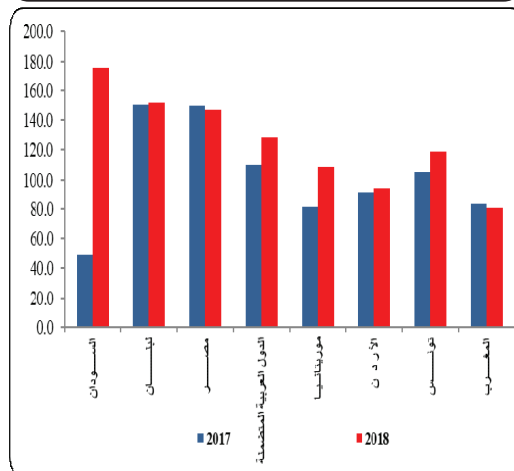
على صعيد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة المتوفرة عنها بيانات كمجموعة بحوالي 9.5 نقطة مئوية لتصل إلى نحو 126.1 في المائة بنهاية عام 2018، مقارنة بنحو 116.6 في المائة في عام 2017. بالنسبة للدول العربية فرادى، فقد ارتفع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 2018 في كل من موريتانيا بحوالي 19.1 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 108.6 في المائة، وفي الأردن بحوالي 3.3 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 94.4 في المائة، وفي لبنان بأقل من نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 151.5 في المائة. أما في السودان، فقد ارتفع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة بحوالي 1266 نقطة مئوية ليصل إلى نحو 175.7 في المائة من الناتج، ذلك بسبب تأثير سعر الصرف على قيمة إجمالي الناتج المحلي في عام 2018، وفي تونس ارتفع بنحو 13.7 نقطة مئوية ليصل إلى حوالي 119 في المائة. في المقابل تراجع إجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في كل من مصر والمغرب بحوالي 3.2 و 2.5 نقاط مئوية ليصل إلى حوالي 146.7 و 80.8 في المائة للدول المذكور على الترتيب، الجدول (5)، والشكل (5).

على صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد أظهرت أوضاع المديونية ارتفاعاً في مستوى الدين العام في عام 2018 في معظم الدول المتوفرة عنها بيانات. وتظهر البيانات أن ست دول من مجموع سبع سجلت ارتفاعاً في حجم مديونيتها العامة بلغ 37.9 مليار دولار (موريتانيا، مصر، المغرب، لبنان، الأردن، والسودان)، مقابل انخفاض في دولة بلغ نحو 2.4 مليار دولار.

بالنسبة للدول التي ارتفع لديها إجمالي الدين العام بنهاية عام 2018، فقد سجلت موريتانيا أعلى نسبة ارتفاع بلغت نحو 44.6 في المائة ليصل رصيد الدين العام لديها إلى حوالي 5.8 مليار دولار ذلك بسبب الارتفاع الكبير في رصيد الدين الخارجي بنسبة زيادة وصلت إلى نحو 55.2 في المائة، بالمقابل سجلت مصر أدنى نسبة زيادة بلغت نحو 4.3 في المائة ليصل رصيد الدين العام لديها إلى حوالي 367 مليار دولار. كذلك ارتفع رصيد الدين العام في كل من المغرب ولبنان والأردن والسودان وتونس بنهاية عام 2018 بنسب تراوحت بين 4.2 و 12.7 في المائة ليصل إلى حوالي 95.3 و 85.0 و 39.9 و 67.4 و 47.4 مليار دولار على الترتيب.

من حيث هيكل المديونية العامة، تُظهر الدول المتوفرة عنها بيانات تبايناً ملحوظاً في نسب الدين الداخلي والخارجي إلى إجمالي الدين العام. فبينما تمثل المديونية الداخلية نسبة مرتفعة في إجمالي العام بالنسبة لأربع دول، تُشكل المديونية الخارجية نسبة مرتفعة بالنسبة لثلاث دول. على صعيد الدول التي ترتفع لديها نسبة الدين الداخلي من إجمالي الدين العام، فقد سجلت مصر أعلى نسبة بلغت حوالي 74.8 في المائة، بينما سجلت كل من المغرب ولبنان والأردن نسب بلغت حوالي 64.2 و61.0 و57.3 في المائة، على الترتيب بنهاية عام 2018. أما بالنسبة للدول التي ترتفع لديها نسبة الدين الخارجي من إجمالي الدين العام، فقد سجلت موريتانيا أعلى نسبة بلغت حوالي 86 في المائة، بينما سجل كل من تونس والسودان نسب بلغت حوالي 82.2 و78.6 في المائة على الترتيب بنهاية عام 2018.

الشكل (5): نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية* (2017 - 2018) (%)



المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).